

يوم حقوق الإنسان 2024

حقوقنا مستقبلاً ، فوراً ،

حقوق الإنسان تخص الجميع وهي حولنا وتتمحور حول حياتنا وتغطي احتياجاتنا ورغباتنا ومخاوفنا وآمالنا في الغد نحن البشر في كل مكان وفي أي زمان وينبغي أن تمكننا كأفراد ومجتمعات محلية وشعوب من بناء مستقبل أفضل لأنها تؤدي دوراً حاسماً وتشكل قوة وقاية وحماية وتحويل من أجل الخير ولا سيما في وقت الأزمات حيث حقوق الإنسان تساهم في تجنب الانتهاكات والنزاعات والتجاوزات قبل وقوعها وتساهم في الحد منها لأدنى مستوى وتدفع نحو محاسبة المخالفين فهي ليست أفكار مجردة بل هي مبادئ توفر معايير وقوانين عملية وآليات عمل حيوية تساعد في الحماية من التجاوزات والانتهاكات وغيرها من الأضرار مما يضمن لكل إنسان في كل مكان العيش بكرامة لأنها تسعى لإحداث تغيير مجتمعي من خلال إعادة تشكيل المجتمعات على أسس حقوق الإنسان واحترام المواطنة وتمكين الفئات المهمشة ودعم حقوق الأقليات

لذلك حقوق الإنسان هي السبيل إلى الحل وحل الأزمات ونحن اليوم إذ نحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان والموافق ل 10 كانون الأول من كل عام وذلك إحياء لذكرى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 ورغم الجهود المبذولة لإحياء السلم والأمن الدوليين إلا أن النزاعات المسلحة وخطاب الكراهية المحرض عليها بات مصدر قلق يهدد أمن العالم ونحن في سوريا نعاني من أعباء الحرب التي دفع الشعب السوري ثمن فصولها المستمرة منذ أكثر من 13 عاماً والمنقلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الموثقة والتي باتت تشكل مصدر قلق إزاء حقوق الإنسان ومستقبلها في سوريا .

حيث تكمن العنصرية في صميم النزاع المسلح الحاصل والاستجابة لها ويزداد التحريض على الكراهية بحق شعوب المنطقة خاصة المدافعون عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمناضلون من أجل حقوق المجتمعات في إطار عملية قمع وترهيب واسعة تستخدم كاسلوب ممنهج لفرض السيطرة بالقوة العسكرية وتساهم في عملية التغيير الديمغرافي عبر التهجير القسري للمدنيين من مناطقهم والمستمرة لأكثر من عقد من الزمن كان آخر فصولها قد شهدناه في مدينة تل رفعت والشهباء وقبلها عفرين وسري كانية وكري سبي حيث هجر السكان الأصليون بالقوة وتم منحهم فرصة الخروج من المكان وفتح ممر لهم لينزحوا من جديد مقابل الحفاظ على حياتهم وسط أزمة إنسانية خانقة حيث عشرات الآلاف بلا مأوى يحاصروهم الجوع والبرد تعرض عشرات منهم للاعتقال والتنكيل والاعتداء وفقد العديد منهم حياتهم أثناء رحلة النزوح القاسية وذلك في رسالة واضحة للمصير الذي ينتظرهم في حال البقاء والتمسك بالأرض .

بالإضافة إلى ما شهدته مدينة منبج وعين عيسى وأريافها من التعرض لهجمات عسكرية مستمرة زادت مدتها في الأيام الأخيرة والتي تسببت بفقدان العديد من المدنيين لحياتهم والتي تنذر بفصل جديد من النزوح وزيادة في معاناة السوريين خاصة في مناطق شمال وشرق سوريا المهددة من قبل تركيا والفصائل المسلحة التابعة لها .

إننا في سوريا في الوقت الذي أعلن فيه عن إسقاط النظام السوري بعد قيام هيئة تحرير الشام بالسيطرة على مدينة حلب وامتدت خلال أيام إلى باقي المحافظات في حمص وحماة ودمشق مازلنا نعاني من فصول التحريض بحقنا في مناطق شمال وشرق سوريا مع استمرار الهجمات العسكرية للدولة التركية والفصائل المسلحة التابعة لها على المنطقة وارتكاب المجاز بحق المدنيين ومع وجود خطر عناصر تنظيم الدولة

الإسلامية داعش والذي لم يتوقف رغم الجهود المبذولة وبالتالي فإن مستقبل حقوق الانسان بات مبعثا للقلق ما لم يتم انتهاء كافة اشكال الاحتلال داخل الاراضي السورية والتي تعتبر جريمة عدوان وما رافقها من ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وذلك وفقا لأحكام معاهدات جنيف الأربعة وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية وإنما في منظمة حقوق الانسان في سورية وفي اليوم العالمي لحقوق الانسان ولحماية المدنيين ومستقبلهم في سورية نطالب ب :

- اصدار قرار من مجلس الأمن بفرض وقف اطلاق النار والتصعيد العسكري في كافة مناطق النزاع السوري ووقف جميع العمليات العسكرية التي تؤدي إلى التهجير القسري والانتهاكات بحق المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الانساني وحماية المدنيين من الاستهداف المباشر وغير المباشر خاصة في مناطق شمال وشرق سوريا والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنية الديمغرافية لتحقيق لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك .
- السماح للمنظمات المستقلة والآلية الدولية المحايدة بالوصول إلى كافة مناطق الصراع لتوثيق الانتهاكات الحاصلة والتنسيق مع لجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المحايدة التابعة للأمم المتحدة لأجراء تحقيق شامل وشفاف في الجرائم المرتكبة بعد جمع الأدلة وتحليلها والتنسيق مع جهات قضائية دولية لضمان محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم .
- وكما نطالب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية الدولية بإطلاق استجابة طارئة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمهجرين القسريين والنازحين وضمان وصول آمن للمساعدات الانسانية لجميع المتضررين
- إنهاء حالة الاحتلال لكافة الأراضي السورية وضمان عودة آمنة لكافة المهجرين القسريين إلى مناطقهم دون التعرض لهم وتعويضهم عن خسائرهم
- العمل السريع من أجل الكشف الفوري عن مصير كافة المفقودين والمعتقلين واطلاق صراخهم
- تبني حل سياسي شامل في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254 يضمن مشاركة جميع مكونات الشعب السوري دون أقصاء او تهميش وتحت رعاية الامم المتحدة .